تعريف علم مصطلح الحديث

هو مجموع القواعد والمباحث المتعلقة بالحديث النبوي الشريف إسنادا ومتنا ، أو بالراوي والمروي حتى تقبل الرواية أو ترد، التي بدأ تأسيسها في منتصف القرن الأول للهجرة حتى تكاملت، ونضجت، وانصرفت في أواخر القرن التاسع لحفظ حديث رسول الله ﷺ من الدس والتزوير، والخطأ والتغيير، وهي تتصل بضبط الحديث سنداً، ومتناً، وبيان حال الراوي والمروي ومعرفة المقبول والمردود ، والصحيح والضعيف، والناسخ والمنسوخ، وما تفرع عن ذلك كله من الفنون الحديثية الكثيرة، وكل ذلك يسمى: (علم مصطلح الحديث)، أو (علم أصول الحديث)، أو (علم المصطلح) اختصاراً .

وهذه المباحث في مجموعها تنقسم على قسمين أساسيين هما :

أولا : علم الحديث رواية ثانيا : علم الحديث دراية .

أما علم الحديث رواية المقصود منه : العلم الذي يهتم بطرق نقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته بالسماع المتصل وضبطها وتحريرها .

وأما علم الحديث دراية فهو العلم الذي يعرف به أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف وكيفية التحمل وطرق الأداء ، وعدالة الرواة وضبطهم وغير ذلك من كل ما يتعلق بالراوي والمروي من المباحث . وبعبارة موجزة هو علم يعرف به حال الراوي للحديث والمروي عنه من حيث القبول والرد .

أهمية علم الحديث

تعود أهمية علم الحديث إلى الأهمية الكبيرة والمكانة المرموقة التي تحظى بها السنة النبوية الغراء في مجال التشريع الإسلامي [وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل فيما بعد] .

وعلم الحديث هو العلم المهتم بنقل السنة النبوية برواية العدول الضابطين عن مثلهم إلى نهاية سند الرواية . الرواية أمر ضروري ؛ لا مندوحة عنه لعلم من العلوم ، ولا لشأن من شؤون الدنيا عن النقل والرواية ؛ لأنه لا يمكن لكل إنسان أن يكون حاضراً في كل الحوادث فإذاً لا يُتصور علم الوقائع للغائبين عنها إلا بطريق الرواية شفاهاً، أو تحريرا وكذلك المولودون بعد تلك الحوادث لا يمكنهم العلم بها إلا بالرواية عمن قبلهم .

فهذه تواريخ الأمم الغابرة والحاضرة، والمذاهب والأديان، ونظريات الحكماء والفلاسفة، وتجارب العلماء واختراعاتهم: هل وصلت إلينا إلا بطريق النقل والرواية؟

ولما كانت الأحاديث أخباراً وجب أن نستعمل . في نقدها وتمييز الصحيح من غيره . أصول النقد التي نستعملها في سائر الروايات والأخبار التي تبلغنا ؛ فهذه القواعد وأشباهها استعملها

المحدثون في نقد الأحاديث، وسموها: "أصول الحديث"، وبذلك ميزوا الأحاديث الصحيحة من غيرها .

فعلم الحديث من أجلّ العلوم الشرعية، إن لم يكن أجلها، فعليه وبه تقوم سائر العلوم الشرعية، ومن لم يكن عنده إلمام به أخطأ، وأوقع غيرَه في الخطأ، وانحرف عن النهج السديد من حيث يشعر، ومن حيث لا يشعر، سواء كان مفسراً أو فقيهًا أو أصولياً أو واعظاً أو مؤرخاً .

* فقد تجد مفسراً من المفسرين يفسر آيات من كتاب الله، ويجتهد في تفسيرها غاية الاجتهاد، إلا أنه جانَب الصواب بعد الاجتهاد كله ؛ وذلك لأنه بنى تفسيره للآيات على أحاديث ضعيفة، أو موضوعة، أو أثر لا يثبت عن قائله.

* وقد تجد فقيهاً يصول ويجول في مسألة فقهية لتحريرها ، ويحاول– قدر جهده– الوصول إلى الصواب فيها، ولكنه لا يُوفق ؛ لأنه بنى رأيه فيها على حديث ضعيف، وهو لا يشعر.

* وكذلك بالنسبة لأهل الأصول، تجد فيهم ـ مثلاً ـ أصولياً يُؤَصِّل قاعدة من القواعد التي تبنى عليها الأحكام، وتُؤَسس عليها مسائل من الدين، يؤصلها على حديث ضعيف، فتأتى القاعدة وما رُكِّبَ عليها بضرر على الدين أكثر من النفع الذي رجاه مؤسسها ومؤصلها.

ولذلك يقول الشافعي (رحمه الله) : (لولا أهل المحابر لخطبت الزنادقة على المنابر) .

فضل أهل الحديث

يكفي خادم الحديث فضلاً دخوله في دعوته ﷺ حيث قال ﷺ : ((نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها)) . وأخرجه أبو داود والترمذي بلفظ : ((نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع)) . لذا قال سفيان بن عيينة : (رحمه الله) : (ليس من أهل الحديث أحد إلا وفي وجهه نضرة لهذا الحديث) .

وحسب راوي الحديث شرفا وفضلا وجلالة ونبلا أن يكون في أول سلسلة آخرها سيدنا الرسول الأعظم ﷺ وإلى حضرته الشريفة بها الانتهاء والوصول . وكان الإمام محمد الباقر عليه السلام يقول : (إن من فقه الرجل بصيرته أو فطنته بالحديث) .

ثم إن هذا علم تعطى مزاولته صاحب هذا العلم معنى الصحابية لأنها في الحقيقة هي الاطلاع على جزئيات أحوال النبي ﷺ ومشاهدة أوضاعه في العبادات والعادات كلها وعند بعد الزمان يتمكن هذا المعنى من قلب صاحب الحديث بمزاولته للحديث ويرتسم في خياله بحيث يصير في حكم المشاهدة والعيان . وإليه أشار القائل بقوله :

أهلُ الحديثِ هُمُوا أهلُ النبيِّ وإنْ لَمْ يصحبُوا نفسَهُ أنفاسَهُ صحبُوا

لذا يقول الشافعي (رحمه الله) : (أهل الحديث في كل زمان كالصحابة في زمانهم) ، وقال أيضا : (إذا رأيت صاحب حديث فكأني رأيت أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ) .

ومن شرف علم الحديث ما روي من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : ((إن أولي الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة)) . قال ابن حبان : (في هذا الحديث بيان صحيح على أن أولى الناس برسول الله ﷺ في القيامة أصحاب الحديث إذ ليس من هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليه منهم) . وقال أبو نعيم : (هذه منقبة شريفة يختص بها رواة الآثار ونقلتها لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر ما يعرف لهذه العصابة) .

ويروى عن أحد الصالحين أنه قال : (أشد البواعث وأقوى الدواعي لي على تحصيل علم الحديث لفظ (قال رسول الله ﷺ) ؛ فالحاصل أن أهل الحديث كثر الله تعالى سوادهم ورفع عمادهم لهم نسبة خاصة ومعرفة مخصوصة بالنبي ﷺ لا يشاركهم فيها أحد من العالمين فضلا عن الناس أجمعين ؛ لأنهم الذين لا يزال يجري ذكر صفاته ﷺ العليا وأحواله الكريمة وشمائله الشريفة على لسانهم ، ولم يبرح تمثال جماله الكريم وخيال وجهه الوسيم ونور حديثه المستبين يتردد في وسط جنانهم ، فعلاقة باطنهم بباطنه العلي متصلة ، ونسبة ظاهرهم بظاهرة النقي مسلسلة ، فأكرم بهم من كرام يشاهدون عظمة المسمى حين يذكر الاسم ويصلون عليه كل لمحة ولحظة بأحسن الحد والرسم) .

مصطلحات يكثر تداولها في علم الحديث

يجب أن نوضح بعض المصطلحات التي يكثر تداولها في هذا العلم والتي يحسن أن تكون واضحة لنا من الوهلة الأولى . مثل (الحديث ، السنة ، الأثر ، الخبر ، الحديث القدسي السند ، المتن) .

أولا : الحديث

الحديث في اللغة : الجديد ، والخبر ، والقصص وقد استعمل القرآن الكريم اللفظ في هذه المعاني . فمن استعماله الحديث بمعنى الجديد قوله تعالى : ژ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ژ الأنبياء: ٢ ، ومن استعماله الحديث بمعنى الخبر ، قال تعالى : ژ ھ ے ے ۓ ۓ ژ طه: ٩ ، ثم أن القرآن الكريم سمى آياته حديثا . فقد قال تعالى :

ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ژ الكهف:٦ ، ٹ ٹ ژ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ژ القلم: ٤٤ .

الحديث في الاصطلاح : ما نقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة .

أما (قوله ﷺ) : فالمراد به كل ما يتلفظ به في جميع أحواله ، جدا أو هزلا ، تشريعا أو غير تشريع فهو كما قال الله تعالى : ژ پ پ پ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ژ النجم: ٣ ، ٤ . ومثال ذلك قوله ﷺ : ((إنما الأعمال بالنيات)) .

وأما (فعله ﷺ) فالمراد به جميع أعماله سواء كانت في الحب أم السلم ، في الحضر أم في السفر ، في السر أم في العلن ، في أمور التشريع أم في غيرها . فهذه كلها تدخل ضمن الحديث النبوي الفعلي . كقول أنس ((صليت الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعا وبذي الحليفة ركعتين)) .

ومعنى تقريره ؛ سكوته ﷺ عن أقوال تقال ، أو أفعال تفعل بحضرته ، لها علاقة بالتشريع أو ليس لها علاقة به ، إذ يفهم من سكوته إقراره لها ، وأنها مشروعة بوجه عام ؛ لأنه لا يسكت على باطل . ومن ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم عن خالد بن الوليد انه دخل مع رسول اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ فَأُتِيَ بِضَبٍّ مَحْنُوذٍ◊ فَأَهْوَى إليه رسول اللَّهِ ﷺ بيده ، فقال بَعْضُ النِّسْوَةِ : أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ . فَقَالُوا : هو ضَبٌّ يا رَسُولَ اللَّهِ . فَرَفَعَ يَدَهُ . فقلت : أَحَرَامٌ هو يا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فقال ﷺ :((لا ؛ وَلَكِنْ لم يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ)) قال خَالِدٌ : فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ ولم ينهني .

ونعني بصفاته ﷺ ما كان منها خلقيا أو خُلُقيا ، أما ما كان منها خلقيا ، فإنه يقرب إلى أذهاننا صورة رسول الله ﷺ . ومن ذلك ما رواه مسلم عن أنس قال : ((كان النبي ﷺ رَجِل الشعر ؛ ليس بالسبط ولا بالجعد القطط ، أزهر ؛ ليس بالآدم ، ولا الأبيض الأمهق ، وكان ربعة من القوم ؛ لا بالقصير ، ولا الطويل البائن◊◊)) .

ومثال صفاته الخُلُقية ﷺ وصف أم المؤمنين سيدتنا خديجة له بقولها : ((... إنك لتصل الرحم ، وتكسب المعدوم ، وتقري الضيف ، وتعين على نوائب الحق)) .

وترجع أهمية هذا اللون من الصفات ، إلى أنها موضع الاقتداء والتأسي ، برسول الله ﷺ قال تعالى : ژ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى ى ې ې ژ الأحزاب: ٢١ .

◊ محنوذ : مشوي . حنَذَ الشاةَ شَوَاها وجَعَل فوقَها حِجارةً مُحْماة لِتُنْضِجها فهي حَنِيذ .

◊◊ وشَعْرٌ رَجِلٌ لَيْسَ شَدِيدَ الجُعُودة ولا سَبْطاً. شَعْرٌ سَبَطٌ وسَبِطٌ بفتح الباء وكسرها أي مُسْتَرْسل غير جَعْد ، والشعر القطط هو المنزوي وهو خلاف السبط فكأنه قط قطا . رجل أزْهَر أي أبْيَضُ مُشْرِقُ الوجه والمرأةُ زَهْراء . والآدم : الأسمر ، الأمهق : هو الإنسان الشديد البياض حتى يقبح ، وقيل هو البياض الشديد الذي لا يخالطه صفرة أو حمرة .

ثانيا : السنة

وهي في اللغة بمعنى الطريقة ، أو السيرة حميدة كانت أم ذميمة . وقد جاءت بهذا المعنى في الحديث الشريف : ((من سن في الإسلام سنة حسنة ، فله أجرها وأجر من عمل بها بعده ، من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء)) . كما أن القرآن الكريم استعمل هذه اللفظة بمعنى النواميس الكونية ، والقوانين الفطرية ؛ ٹ ڈ ژ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ی ی ی ی ئ ئ ئ الأحـــزاب:٦٢ ٹ ڈ ژ ڑ ڑ ک ک ک گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڈ ژ آل عمران: ١٣٧.

أما في الاصطلاح فقد استعملت استعمالات كثيرة ، حسب نوع العلم الذي تستعمل فيه فهي عند المحدثين : كل ما أثر عن النبي ﷺ من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة . سواء دل على حكم شرعي أو لم يدل .

أما عند الأصوليين (علماء أصول الفقه) : كل ما صدر عن النبي ﷺ من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة بما يصلح أن يكون دليلا لحكم شرعي .

أما عند الفقهاء : كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض .

والذي يتبين لنا من هذه التعاريف للسنة ؛ أن الحديث ، والسنة عند المحدثين لفظان مترادفان وقد يستعمل كل منهما في موضع الآخر . أما عند الأصوليين فمعنى السنة عندهم مغاير لمعنى الحديث . فالحديث أعم من السنة ؛ فكل ما يدخل في معنى السنة داخل في معنى الحديث ، وليس العكس . لأن السنة عندهم مصدر من مصادر التشريع الإسلامي ، فكل حديث لا يدل على حكم شرعي لا يدخل في معنى السنة .

ثالثا : الخبر

الخبر في اللغة : النبأ ، وهو اسم لما ينقل أو يتحدث به ، والجمع أخبار .

وفي الاصطلاح له تعريفان :

الأول : أنه ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة . وهو بهذا مرادف للحديث .

الثاني : أنه ما أضيف إلى غير النبي ﷺ كالصحابي ، والتابعي . وهو بذلك مغاير للحديث .

غير أن أغلب المحدثين يرون أن الخبر والحديث لفظان مرادفان ؛ وذلك لأن الحديث يشمل التعريفين السابقين للخبر ، فهو يطلق على ما أضيف إلى النبي ﷺ ويسمى بالحديث المرفوع ، وما أضيف إلى غير النبي ﷺ كالصحابي ويسمى بالحديث الموقوف ، وما أضيف إلى التابعي ويسمى بالحديث المقطوع .

رابعا : الحديث القدسي

القدسي : نسبة إلى القدس ، وهي نسبة تدل على التعظيم والتنزيه والتطهير ، فالتقديس : تنزيه الله تعالى ، ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ البقرة: ٣٠ .أي نطهر أنفسنا لك .

والحديث القدسي في الاصطلاح : هو ما يضيفه النبي ﷺ إلى الله تعالى أي أن النبي ﷺ يرويه على أنه من كلام الله تعالى ، فالرسول راو لكلام الله بلفظ من عنده وإذا رواه أحد رواه عن رسول الله مسندا إلى الله ﷻ ، فيقول : قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه . أو يقول : قال رسول الله ﷺ قال الله ﷻ ، أو يقول الله ﷻ .

مثل عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ : ((كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به)) . وعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : يقول الله ﷻ : ((أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خيرا من منه ...)) .

الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي

هناك عدة فروق بين القرآن الكريم والحديث القدسي أهمها :

١. إن القرآن الكريم كلام الله ﷻ أوحى به إلى رسوله ﷺ بلفظه ، وتحدى به العرب فعجزوا عن أن يأتوا بمثله ، أو بعشر سور مثله ، أو بسورة مثله ، ولا يزال التحدي قائما فهو معجزة خالدة إلى يوم القيامة . والحديث القدسي لم يقع به التحدي والإعجاز .
٢. القرآن الكريم لا ينسب إلا إلى الله ﷻ ، فيقال : قال الله تعالى . والحديث القدسي فيروى مضافا إلى الله ﷻ وإلى الرسول ﷺ ؛ فيقال : قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ ، فتكون نسبته إلى الله ﷻ نسبة إنشاء ، ونسبته إلى الرسول ﷺ نسبة إخبار لأنه ﷺ هو المخبر عن ربه .
٣. القرآن الكريم جميعه منقول بالتواتر ، فهو قطعي الثبوت . والأحاديث القدسية أكثرها أخبار آحاد ، فهي ظنية الثبوت وقد يكون صحيحا ، وقد يكون حسنا ، وقد يكون ضعيفا .
٤. القرآن الكريم من عند الله ﷻ لفظا ومعنى ، فهو وحي باللفظ والمعنى . والحديث القدسي معناه من الله ﷻ ولفظه من عند الرسول ﷺ على الرأي الأرجح ؛ فهو لفظ بالمعنى دون اللفظ ، ولذا تجوز روايته بالمعنى عند جمهور المحدثين . ومن جعل الحديث القدسي وحي باللفظ لا يكون هناك فرق بينه وبين القرآن من هذه الناحية وتبقى الفروق الأخرى .

٥. القرآن الكريم تتعين القراءة بـه فـي الصـلاة ٹ ٹ ژ ڤ ڤ ڦ ڦ چچ ژ المزمـل: ٢٠ خلافا للحديث القدسي .

٦. القرآن الكريم متعبد بتلاوته فقراءته عبادة يثيب الله عليها كما جاء في الحديث : ((من قرأ حرفا من كتاب الله تعالى فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها ، لا أقول الم حرف ، ولكن ألف حرف ، واللام حرف ، والميم حرف)) والحديث القدسي يثيب الله ﷻ على قراءته ثوابا عاما ، فلا يصدق فيه الثواب الذي ورد ذكره في الحديث على قراءة القرآن بكل حرف عشر حسنات .

الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي

الحديث النبوي هو ما أضيف إلى النبي وحده وهو قسمان :

الأول : (قسم توقيفي) ؛ وهو الذي وهو الذي تلقى الرسول ﷺ مضمونه من الوحي فيبينه للناس بكلامه وهذا القسم وإن كان مضمونه من الله ﷻ فحري أن ينسب إلى النبي ﷺ لأن الكلام إنما ينسب إلى قائله وإن كان ما في قد تلقاه عن غيره .

الثاني : (قسم توفيقي) ؛ وهو الذي استنبطه الرسول ﷺ من فهمه للقرآن ، لأنه مبين له ، أو استنبطه بالتأمل والاجتهاد . وهذا القسم الاستنباطي الاجتهادي يقره الوحي إذا كان صوابا وإذا وقع فيه خطأ جزئي نزل الوحي بما في الصواب وليس هذا القسم كلام الله قطعا . ومثاله ما كان من أسرى بدر فإن النبي ﷺ أخذ برأي الخليفة أبي بكر رضي الله عنه وقبل منهم الفداء فنزل القرآن معاتبا له : ژ ۋ ۋ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۅ

ۅ ې ې ى □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ ژ الأنفال: ٦٧ ويتبـين مـن ذلك : أن الأحاديث النبوية بقسميها التوقيفي والتوفيقي الاجتهادي الذي أقره الوحي يمكن أن يقال أن مردها جميعا بجملتها إلى الوحي ، وهذا المعنى من قوله تعالى في حق رسولنا ﷺ : ژ ٻ ٻ ٻ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ژ النجم:٣- ٤ .

والحديث القدسي معناه من عند الله ، يلقى إلى الرسول ﷺ بكيفية من كيفيات الوحي أما ألفاظه فمن عند الرسول ﷺ على الراجح ونسبته إلى الله ﷻ نسبة لمضمونه لا لألفاظه .

فالفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي هو إضافة الأول إلى الله وإضافة الثاني إلى الرسول ﷺ .

ومن ذهب إلى أن الحديث القدسي وحي باللفظ يجعل هذا فرقا آخر بينه وبين الحديث النبوي .

مكانة السنة في التشريع

سنة رسول الله ﷺ : بالمفهوم الذي سبق أن ذكرناه – هي الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي . فالله سبحانه وتعالى قد أنزل القرآن الكريم على رسوله ﷺ مشتملاً على الأحكام المجملة والأصول العامة وأمره بتبليغه للناس ، وإلى جانب ذلك كلفه بمهمة أخرى ألا وهي تبيين ما في القرآن من الأصول العامة والأحكام المجملة ، ٹ ڈ ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ژ النحل: ٤٤ .

وقد دلت على حجية السنة أدلة كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع العلماء على ذلك .

فمن القرآن الكريم إن الله ﷻ أمرنا بطاعة رسوله ﷺ وقرن طاعته بطاعته في آيات كثيرة من القرآن الكريم ؛ ٹ ڈ ژ □ □ □ □ □ □ ى ى يې □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ژ النساء: ٥٩، ٹ ڈ ژ چ چ چ چې ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ژ ژ آل عمران: ٣٢ ، ومثل هذه الآيات الكريمات كثير في القرآن . ثم أن الله جعل طاعة رسوله طاعة له ٹ ڈ ژ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻپ پ پ پ پ ٻ ٻ ژ النساء: ٨٠ ، وجعل منه القدوة الحسنة ؛ ٹ ڈ ژ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى ى ي ي ژ الأحزاب: ٢١ ، وأخبر ﷻ أنه لا يتحقق الإيمان إلا بتحكيم الرسول ﷺ حيث ٹ ڈ ژ ۆ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۈ ۈ ې ې ې ې □ □ □ □ □ □ □ □ ژ النساء: ٦٥ .

ولم يستقل القرآن الكريم بالدلالة على اتباع النبي ﷺ ولزوم طاعته بل دلت أحاديث كثيرة من السنة النبوية الغراء منها :

١. عن المقدام بن معد يكرب قال : إن النبي ﷺ حرم أشياء يوم خيبر منها الحمار الأهلي وغيره ، ثم قال رسول الله ﷺ : ((يوشك أن يقعد الرجل على أريكته يحدث بحديثي فيقول : بيني وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه ، وما وجدنا فيه حراماً حرمناه . ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله)) .
٢. عن ابن عباس ﷺ أن رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع فقال : ((يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه ﷺ)) .
٣. عن عبد الله ابن مسعود ﷺ قال : سمعت النبي ﷺ يقول : ((نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه فرب مبلَّغ أوعى من سامع)). وفي رواية أخرى: ((... فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه)).

فهذه الأدلة وغيرها دالة دلالة قاطعة على حجية السنة في التشريع الإسلامي . قال البيهقي رحمه الله : (لولا ثبوت حجية السنة لما قال ﷺ في خطبته (خطبة الوداع) بعد تعليم

من شهده أمر دينهم – (فليبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع) . وقال الإمام السيوطي (رحمه الله) : (إن من أنكر كون حديث النبي ﷺ قولا كان أو فعلاً بشرطه المعروف بالأصول حجة فقد كفر وخرج عن دائرة الإسلام) فالاعتقاد بحجية السنة في التشريع فرض على كل مسلم ومن أنكره يخرج عن دائرة الإسلام .

وفضلا على ذلك أن القرآن بحاجة إلى للسنة أكثر من حاجة السنة للقرآن . فقد قال يحيى بن كثير – رحمه الله – : (السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب قاضياً على السنة) ولما سمع الإمام احمد بن حنبل قول يحيى بن كثير (السنة قاضية على الكتاب) قال : ما أجسر على هذا أن أقوله ولكن السنة تفسر الكتاب وتعرف الكتاب وتبينه) وعن الأوزاعي عن مكحول . قال : (القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن) وذلك لأن السنة تبين القرآن وتفسره فضلاً عن أنها جاءت بأحكام جديدة سكت عنها القرآن الكريم وسنبين ذلك بالتفصيل .

بيان السنة للقرآن الكريم :

لبيان رسول الله ﷺ للقرآن أنواع هي :

١- تفصيل المجمل :

هناك أحكام مجملة وردت في القرآن الكريم فصلها رسول الله ﷺ وكان تنفيذ المسلمين لهذه الأحكام متوقفاً على هذا التفصيل .

ومن هذه الإحكام أن الله سبحانه وتعالى فرض الصلاة في غير آية من القرآن، ولكنه لم يبين أوقاتها وأركانها وعدد ركعاتها . وجاءت السنة النبوية العملية وفصلت هذا الحكم المجمل ، ثم قال رسول الله ﷺ (صلوا كما رأيتموني أصلي) وكذلك فريضة الله في الحج فقد فرضه الله بالقرآن الكريم ولكن لم يبين مناسكه وفصلها رسول الله ﷺ فقال : (خذوا عني مناسككم لعلي لا أراكم بعد عامي هذا) .

فالقرآن الكريم أجمل واحكم ذلك كله ، ثم جاءت السنة النبوية مفصلة ومفسرة لذلك .

٢- توضيح المبهم :

وردت في القرآن الكريم ألفاظ مبهمة تحتاج إلى توضيح حتى يفهم المقصود منها وقد وضحها النبي ﷺ ومثاله لما نزلت الآية : ژ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ژ الأنعام: ٨٢ ، شق ذلك على الناس ، وقالوا يا رسول الله فأيّنا الذي لا يظلم نفسه قال : انه ليس الذي تظنون ، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح : ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ژ لقمان: ١٣ ؟ إنما هو الشرك .

٣- تخصيص العام :

في القرآن الكريم أحكام عامة خصصتها السنة النبوية وذلك مثل قوله تعالى: ژ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ژ النساء: ١١ ، فظاهر هذه الآية أن يعطي ميراث كل والد لكل ولد

. وهذا حكم عام في كل أصل مورث وكل ولد وارث . فجاءت السنة النبوية وخصصته بغير القتلة لآبائهم ، فقال رسول الله ﷺ : (لا يرث القاتل) .

٤- تقييد المطلق :

في القرآن الكريم أحكام مطلقة قيدتها السنة النبوية ، ومن هذا قوله تعالى : ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ ژ المائدة: ٣٨. فلفظ اليد هنا مطلق ، لم يقيد بموضع خاص ، وبمقتضى هذا الحكم المطلق تقطع يد السارق كلها ، ولكن السنة قيدت هذا الحكم حين بين رسول الله ﷺ أن القطع يكون من الرسغ وهو بعض اليد .

فهذه الأمثلة تدل على بيان السنة النبوية للقرآن الكريم ، وهي تدل على حجية السنة في التشريع الإسلامي ، وأنها الأصل الثاني في التشريع بعد القرآن الكريم ، وتدل أيضاً على حاجة القرآن الكريم للسنة النبوية .

وبالإضافة إلى هذا البيان فقد كانت للسنة النبوية أحكام لم يذكرها القرآن الكريم على النحو الذي سبق أن بيناه ، فلم يذكرها مجملة أو مفصلة أو عامة أو خاصة أو مطلقة أو مقيدة أو مبهمة ، من هذه تحريمه ﷺ لحوم الحمر الأهلية ، وتحريمه أكل كل ذي ناب من السباع ، وذي مخلب من الطير ؛ فعن أبي ثعلبة رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير . وبذلك لا تكون السنة مبينة للقرآن الكريم فقط بل إنها مبينة له ومقررة لأحكام جديد لم يذكرها القرآن الكريم .

تدوين السنة

التدوين في عصر الرسول ﷺ

إن السنة لم يكن شأنها كالقرآن حيث إنها لم تدون جميعها تدوينًا رسميًا في عهد النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – كما دُون القرآن ، ولم يأمر النبي – صلى الله عليه وسلم – أصحابه بذلك . وقد ذكر العلماء أسباباً عديدة لعدم تدوين السنة في العهد النبوي ؛ منها :

- ❖ أن النبي – صلى الله عليه وسلم – عاش بين أصحابه بعد البعثة ثلاثًا وعشرين سنة ، فكان تدوين كل كلماته وأقواله وأفعاله وكتابتها فيه من العسر والمشقة الشيء الكثير ، لما يحتاجه ذلك من تفرغ كثير من الصحابة لهذا العمل الجليل ، ونحن نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا جميعا يحسنون الكتابة بل كان الكاتبون منهم أفراداً

قلائل ، وكان تركيز هؤلاء الكتبة من الصحابة على كتابة القرآن دون غيره من السنة حتى يؤدوه لمن بعدهم تامًا مضبوطًا لا يُنْقص منه حرف .

- ومن الأسباب أيضاً الخوف من حدوث اللبس عند عامة المسلمين فيختلط القرآن بغيره من الحديث ، وخصوصاً في تلك الفترة المبكرة التي لم يكتمل فيها نزول الوحي ، وكان القرآن ينزل فيها مفرقاً حسب الوقائع والأحداث ، إضافة إلى أن العرب كانوا أمة أمية ، وكانوا يعتمدون على الذاكرة فيما يودون حفظه واستظهاره ، ولذلك عُرفوا بقوة الذاكرة وسرعة الحفظ ، وكان نزول القرآن مفرقاً على آيات وسور صغيرة أدعى للتفرغ لحفظه واستذكاره والاحتفاظ به في صدورهم ، أما السنة فكانت كثيرة الوقائع متشعبة النواحي شاملة لأعمال الرسول وأقواله منذ بدء الرسالة إلى أن توفاه الله عز وجل ، فلو دونت كما دون القرآن ، للزم أن ينكبَّ الصحابة على حفظ السنة مع حفظ القرآن ، وفيه من الحرج والمشقة ما فيه ، فكان لا بد من توفرهم – في تلك الفترة – على كتاب الله حفظاً ودراسة وتفهما .

كل ذلك وغيره – مما توسع العلماء في بيانه – كان من أسرار عدم تدوين السنة في العهد النبوي ، وبهذا نفهم سر النهي عن كتابتها في الحديث الوارد في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري عندما قال عليه الصلاة والسلام : (لا تكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه) .

وهذا لا يعني أبداً أن السنة لم يكتب منها شيء في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأن النهي عن كتابة الحديث كان عاما لجميع الصحابة خصص في بعضهم لأن الصحابة ﷺ فيهم الثقة والأوثق والضابط والأشد ضبطا والحافظ والأمتن حفظا فأذن لبعض منهم إذنا خاصا كما حصل لعبد الله بن عمرو رضي الله عنه ؛ فقد روي عنه أنه قال: "كنت أكتب كل شي أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهتني قريش ، وقالوا تكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأومأ بإصبعه إلى فيه وقال: (اكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق) . وإذنه لأنصاري شكا سوء حفظه فقال ﷺ : (استعن بيمينك) .

وبعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة وتغير حال المسلمين وتعلم كثير منهم القراءة والكتابة ونزل أكثر الوحي وحفظه الكثيرون وأمن اختلاطه بسواه أذن النبي بكتابة السنة إذنا عاما فقد قال : (قيدوا العلم بالكتاب) ومنها ما رواه رافع قلت يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: (اكتبوا ولا حرج) .

التدوين في عصر الخلفاء الراشدين

ثم جاء عهد الخلفاء الراشدين ، فلم يدونوا الحديث في الصحف كراهة أن يتخذها الناس مصاحف يضاهون بها صحف القرآن ، وأحجموا عن كتابة السنة وتدوينها مدة خلافتهم ، حتى إن عمر رضي الله عنه فكر في أول الأمر في جمع السنة فاستفتى أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – في ذلك فأشاروا عليه بأن يكتبها ، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال : " إني كنت أريد أن أكتب السنن ، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً ، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، وإني– والله – لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً " ، وكان هذا الرأي من عمر متناسباً مع حالة الناس في ذلك الوقت ، فإن عهدهم بالقرآن لا يزال حديثاً ، وخصوصاً من دخل في الإسلام من أهل الآفاق ، ولو أن السنة دونت ووزعت على الأمصار وتناولها الناس بالحفظ والدراسة لزاحمت القرآن ، ولم يؤمن أن تلتبس به على كثير منهم ، ولم يكن في هذا الرأي تضييع للأحاديث فقد كان الناس لا يزالون بخير ، ولا تزال ملكاتهم قوية وحوافظهم قادرة على حفظ السنن وأدائها أداءً أميناً ، وقد تتابع الخلفاء على سنة عمر رضي الله عنه ، فلم يعرف عنهم أنهم دونوا السنن أو أمروا الناس بذلك .

وهكذا انقضى عصر الصحابة ولم يُدَوَّن من السنة إلا القليل .

ما كتب في عهد النبوة والصحابة :

١. الصحيفة الصادقة: و هي صحيفة عبدالله بن عمرو و قد كتبها و جمعها في عهد النبوة ، و عنها يقول أبو هريرة ﷺ: (ما من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم)أحد أكثر حديثا مني إلاّ ما كان من عبدالله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب) وقد انتقلت هذه الصحيفة إلى حفيده شعيب ثم إلى عمرو ولد شعيب قال الخطيب و هي أول ما كتب وقد دونت في مسند أحمد بن حنبل .

٢. صحيفة علي بن أبي طالب: و قد أخرج البخاري عن أبي جحيفة قال : (قلت لعلي : هل عندكم كتاب؟ قال :لا ، إلاّ كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم ، و ما في هذه الصحيفة ، قال : قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال: العقل ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر).

٣. كتب أخرى: مثل زيد بن ثابت للفرائض (أي علم المواريث و توزيع تركة الميت) وكتب كتب عن أبي هريرة مثل (صحيفة همام عن أبي هريرة) ، و(صحيفة جابر بن عبدالله) وصحيفة أبي شاه اليمني... الخ .

وخلاصة الكلام أنه ثم في عهد النبي ﷺ وصحابته من بعده كتابة مجموعة من الكتب والصحف، علاوة على حفظ السنة في الصدور وتداولها بكل دقة على الألسنة ، وكانت هذه هي الوسيلة المفضلة في ذلك وطبيعة الثقافة المنتشرة التي كانت تعتبر الحفظ الشفوي طريقة متبعة بعناية وجودة لحفظ النصوص .

الكتابة في عهد التابعين وتابعيهم :

وكان للتابعين دور مهم في تدوين السنة لا يقل أهمية في توثيق الحديث عن دور الصحابة إن لم يزد عليهم . ومنهم من كتب الحديث وأجاز كتابته سعيد بن المسيب ، والشعبي ، والحسن البصري ، وهمام بن منبه ... وغيرهم . لكن السنة لم تدون في هذا العصر تدوينا شاملا .

ثم جاء عصر تابعي التابعين وجدت فيه أمور لم تكن موجودة في القرن الهجري الأول دفعت إلى الحاجة إلى تدوين السنة تدوينا شاملا ؛ وهذه الأمور هي :

أ- توفي الصحابة الذين كانوا يحفظون السنة ، ويوشك أن يتوفى التابعون أيضا الذين تلقوها عنهم .

ب- كثر الوضع في الحديث والخطأ فيه لأنه نشأ قوم من أتباع التابعين ليس عندهم من التورع عن الكذب ما عند الصحابة والتابعين .

ج- استطالة السند وتعذر مقابلة جميع الرواة الذين يوصلون الأحاديث إلى رسول الله

د- نشأت الذاهب الفقهية ، وأدى الاختلاف بينها إلى أن يبذل أئمة كل مذهب توثيق ما عندهم من أحاديث لدعم آرائهم ، وتمخض عن هذا حركة كبيرة في توثيق السنة خاض غمارها الأحناف وأصحاب مالك والشافعي .

هـ- لم تدون السنة في أول الأمر تدوينا شاملا خوفا من اختلاطها بالقرآن ، أما الآن فقد زال هذا الخوف لكثرة الحافظين والكاتبين لها .

من أجل هذا أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بتدوين السنة تدوينا شاملا حيث كتب إلى أهل المدينة: (أنظروا ما كان من حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) فاكتبوه فإني خفت دروس العلم و ذهاب العلماء) .

وتذكر الروايات أن شهاب الدين الزهري هو أول من استجاب للأمر وجمع أحاديث أهل المدينة وقدمه إلى عمر بن عبد العزيز رحمه الله ، والذي بعث بدوره إلى كل أرض دفتراً من دفاتره . ثم حدا حدوه ابن جريج ، وسفيان بن عيينه ومالك بن أنس ومحمد بن إسحاق ومعمر بن راشد .... وغيرهم .

شروط الراوي

يشترط في الراوي حتى تقبل روايته شرطان هما : العدالة ، والضبط

أولا : العدالة:

والعدل في اللغة التساوي والتوسط في الأمور من غير إفراط ولا تفريط، ومنه قوله تعالى: ژ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ژ النحل: ٩٠

أما في الاصطلاح فالعدالة هي : هيئة راسخة في النفس، تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً، فتحصل الاستقامة في الدِّين، والسلامة من الفسوق والمعاصي، ومن الأخلاق الرذيلة التي تخرم المروءة وتسقط الهيبة .

شروط العدالة

أ. الإسلام :

لا تقبل رواية الكافر من يهودي أو نصراني أو غيرهما إجماعاً . قال الخطيب البغدادي : " ويجب أن يكون وقت الأداء مسلماً لأن الله تعالى قال : ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ژ الحجرات:٦ وإن أعظم الفسق الكفر، فإن كان خبر الفاسق مردوداً مع صحة اعتقاده فخبر الكافر بذلك أولى . والإسلام شرط عند الأداء والتبليغ وليس شرطاً عند التحمل فيصح تحمل الكافر وقد ثبتت روايات كثيرة لغير واحد من الصحابة ﷺ كانوا حفظوها قبل إسلامهم وأدوها بعده .

ب . البلوغ :

هذا الشرط يتعلق بحالة الأداء والرواية . دون حالة السماع والتحمل . فيشترط في راوي الحديث لحظة الأداء والرواية أن يكون بالغا . أما في حالة السماع فقد جوز جمهور العلماء تحمل الصغير لقبول أخبار ابن عباس وابن الزبير ونحوهما من صغار الصحابة ﷺ، ولم يفرقوا في أخبارهم بين ما تحملوه في الصغر أو الكبر .

ج . العقل :

لقول النبي ﷺ : ((رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل)) .

د . السلامة من أسباب الفسق :

الفسق هو ارتكاب الكبيرة أو الإصرار على الصغيرة . وقد فصل المحدثون هذا الشرط على قسمين .

الأول : الكذب في حديث رسول الله ﷺ حيث ذهب أكثر العلماء والمحدثين إلى أن التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ لا تقبل روايته أبدا . ووجه عدم قبول روايته – وإن حسنت توبته – أن ذلك تغليظاً وجزراً بليغاً عن الكذب عليه ﷺ لعظم مفسدته، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة. بخلاف الكذب على غيره والشهادة ، فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة وألحقوا بالكاذب المتعمد من أخطأ وصمم على خطئه بعد أن يبين له ذلك ممن يثق بعلمه لمجرد عناد .

الثاني : التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق . هذا الصنف من الرواة قبل المحدثون رواياتهم .

هـ . السلامة من خوارم المروءة :

عرفت المروءة : هي آداب نفسانية، تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات .

واشتراط العلماء للمروءة سببه : أن الإخلال بها إما يكون لخبل في العقل، أو لنقصان في الدين، أو لقلة حياء وكل ذلك رافع للثقة بقوله . ومما يجدر التنبيه إليه هنا – وهو أن اشتراط

المروءة والقدح في الراوي الذي يتصف بما هو من خوارمها، إنما هو موكول للعالم الناقد مع إضافة أسباب أخرى قد فصلها الإمام الخطيب البغدادي حيث قال :

(وقد قال الكثير من الناس : يجب أن يكون المحدث والشاهد مجتنبين لكثير من المباحات نحو التبذل والجلوس للتنزه في الطرقات ، والأكل في الأسواق ، وصحبة الأرذال، والبول على قوارع الطرقات، والبول قائماً، والانبساط إلى الخلق في المداعبة والمزاح ، وكل ما قد اتفق على أنه ناقص القدر والمروءة ، ورأوا أن فعل هذه الأمور يسقط العدالة ويوجب رد الشهادة) .

ثانيا : الضبط :

الضبط لغة لزوم الشيء وحبسه ، وضبط الشيء : حفظه بالحزم، والرجل ضابط ، أي حازم .

وفي اصطلاح المحدثين : نوعان ضبط صدر ، وضبط كتاب .

أما ضبط الصدر : فهو أن يثبت الراوي في صدره ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

أما ضبط الكتاب : فهو صيانة الراوي لكتابه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه

إن توفر الضبط في الراوي شرط أساسي في قبول حديثه، فلا يكفي أن يكون ديّناً مستقيماً حتى يضاف إلى ذلك حفظه وعلمه بما يحدث ، وتثبته في الأخذ والرواية . ومن هنا كان اختلال الضبط سبباً في رد المروي .

يعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان . فإن كانت رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم ، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرف حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن كان كثير المخالفة لهم عرف اختلاف ضبطه ولم يحتج بحديثه .

ويشترط في الراوي حتى يكون ضابطا الشروط الآتية :

- أن لا يعرف الراوي بكثرة الغلط ؛ فقد يوصف الراوي بكثرة الغلط وهذا يعني ضعفه وهذا الضعف يجبر بالمتابعات[◊] .
- أن لا يوصف بسوء الحفظ ؛ فقد يوصف الراوي بسوء الحفظ وهو أن يكون خطؤه أقل من صوابه . وهو على قسمين :

أ- أن يكون سوء الحفظ ملازما له في جميع حالاته وأوقاته ، وهذا هو الضعيف .

[◊] المتابعات جمع متابع وهو ما وافق راويه راو آخر ممن يصلح أن يخرج حديثه فرواه عن شيخه أو من فوقه بلفظ مقارب .

ب- إذا كان سوء الحفظ طارئا على الراوي وهذا هو المختلط ، وهو على قسمين :

١. من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا في آخر أعمارهم .
٢. من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض ؛ وهو من حدث في مكان من كتبه فضبط ، وحدث في مكان آخر من غير كتبه فخلط .

- أن لا يتصف الراوي بمخالفته للثقات ، فقد يوصف الراوي بذلك وهو نوعان :

أ- أن يخالف الراوي الثقة غيره من الثقات وعندئذ يكون حديثه شاذا .

ب- أن يخالف الراوي الضعيف الثقات وعندئذ يكون حديثه منكرا .

طبقات الرواة من حيث الحفظ والإتقان

الطبقة الأولى : جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للشيخ والعلم بحديثه والضبط له ، كمالك بن أنس وسفيان بن عيينه .

الطبقة الثانية : أهل حفظ وإتقان لكن لم تطل صحبتهم لشيخهم وإنما صحبوه مدة يسيرة كالأوزاعي .

الطبقة الثالثة : قوم لازموا شيخهم وصحبوه ورووا عنه ، ولكن تكلم في حفظهم كمحمد بن اسحاق .

الطبقة الرابعة : قوم رووا عن الشيخ من غير ملازمة ولا طول صحبة ومع ذلك تكلم فيهم ومع ذلك تكلم فيهم .

الطبقة الخامسة : قوم من المتروكين والمجهولين .

علم الجرح والتعديل

علم يبحث فيه عن حال الرواة من حيث العدالة والضبط ، وكل ما يتصل بهم من صفات ترفعهم إلى درجة الوثوق بهم في باب الرواية ، أو تنحط بهم إلى درجة انعدام الثقة بهم والرفض لمروياتهم .

ولكل من الجرح والتعديل في اصطلاح المحدثين معنى :

الجرح : هو ذكر الراوي بصفات تقتضي رد روايته .

التعديل : هو ذكر الراوي بصفات تقتضي قبول روايته .

<u>حكمه شرعا :</u>

لقد أثار البعض الشكوك حول جواز هذا العلم حيث قالوا : إن الجرح يتضمن غيبة المسلم وهتك ستره ، والإسلام ينهى عن ذلك حيث قال تعالى : ژ ٹ ٺ ٺ ٿٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ڈ ڎ ڤ ڤڤ ڤ ڤڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ژ الحجرات: ١٢ .

ما يثيره هؤلاء لا وجه له من الصحة ؛ وذلك لأن صيانة الشريعة . والسنة من أركانها . واجب حتما ، والكشف عن رواة الحديث ضرورة لابد منها الصدق من الكاذب والعدل من الفاسق والضابط من المغفل ، فيقبل حديث من كان عدلا ضابطا ويرد حديث من اختلت عدالته أو خف ضبطه وبهذا نجنب حديث رسول الله ﷺ من كل شوب وفساد .

نشأة هذا العلم

لقد وضعت أولى لبنات هذا العلم في عصر النبوة فقد جرح رسول ﷺ أناسا وعدّل آخرين فقال مجرحا برجل ((بئس أخو العشيرة)) وقل مزكيا عبد الله بن عمر ﷺ ((إن عبد الله رجل صالح)) .

واهتم الصحابة ﷺ بهذا العلم حيث روي أنهم تشددوا مع الآخرين الذين يتلقون عنهم حديث رسول الله ﷺ ؛ ومن مظاهر هذا التشدد أنهم كانوا يستحلفون راوي الحديث ، فكان الإمام علي عليه السلام يقول : (إني كنت رجلا إذا سمعت من رسول الله حديثا نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني به ، وإذا حدثني رجل من أصحابه استحلفته فإذا حلف صدقته) . وهذا لا يعني أنهم كانوا يكذبون ناقل الحديث وإنما كانوا يخشون الخطأ في نقل الحديث فلا يؤدونه على وجهه .

كما وعرف التابعون باهتمامهم بهذا العلم وممن تكلم عن الرواة بما يبين تجريحهم وتعديلهم الشعبي وابن جبير وغيرهم . كما أنهم لم يقبلوا الحديث إلا عن ثقة عرف بالعدالة ؛ فروي عن الشافعي رحمه الله : (كان ابن سيرين وإبراهيم النخعي وطاووس وغير واحد من التابعين يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروي ويحفظ وما رأيت أحدا من أهل الحديث يخالف هذا المذهب) .

ثم تواردت القرون قرنا فقرنا وفي كل قرن نجد علماء الحديث يتكلمون في الجرح والتعديل ، حتى تكامل بنيان هذا العلم وكانت ثمرته مؤلفات كثيرة تدل على مدى ما بذله أهل هذا الفن من جهد يذكر لهم فيشكر .

قواعد الجرح والتعديل

وللجرح والتعديل أربع قواعد :

القاعدة الأولى : أنه لا يقبل الجرح إلا ممن توفرت فيه العدالة واليقضة ، والمعرفة بأسباب الجرح والعدالة ، وبحقيقة الضبط ، مع حسن تطبيق ذلك على الرواة ومع تمام الدراسة بالرواة ومروياتهم . ولقد أعطى علماء الحديث لحسن التطبيق والدقة في الحكم على الرواة أهمية بالغة حتى أنهم قرروا : لا يقبل الجرح ممن أفرط في التجريح فجرح من لا يرد حديثه ، كما لا يقبل التعديل ممن أفرط في التعديل فعدل بمجرد الظواهر التي كثيرا ما تخدع .

القاعدة الثانية : يقبل الجرح والتعديل ولو من واحد .

القاعدة الثالثة : يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح ؛ وذلك لأن أسباب التعديل كثيرة فيشق على المعدل استقصاؤها . أما الجرح فلا يقبل إلا مبين السبب وذلك لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح فلا بد من بيان السبب حتى يعرف إن كان الجرح قادحا أو غير قادح .

القاعدة الرابعة : إذا تعارض الجرح والتعديل ففيه ثلاث حالات :

الحالة الأولى : إذا اجتمع جرح وتعديل لشخص ولم يذكر الجارح سببا للجرح أو ذكر سببا ولكن أثبت المعدل حسن توبته منه ، فالحكم أن التعديل مقدم على الجرح .

الحالة الثانية : إذا اجتمع جرح وتعديل لشخص وذكر الجارح سببا للجرح سكت عنه المعدل أو نفاه بطريق غير قاطع فالحكم أن الجرح مقدم على التعديل .

الحالة الثالثة : إذا اجتمع جرح وتعديل وذكر الجارح سببا معينا ونفاه المعدل نفيا قاطعا فالحكم أن تتوقف حتى يتضح الحال وذلك لأن الجرح والتعديل في هذه الحالة قد تساويا ولا مرجح لأحدهما على الآخر .

علم الإسناد

يتكون الحديث النبوي من شطرين هما المتن والسند .

ويعرف المتن : بأنه الكلام المروي عنه ﷺ . أو هو غاية ما ينتهي إليه السند من الكلام .

أما السند فهو في اللغة : ما قابلك من الجبل وعلا من السفح .

وفي الاصطلاح : سلسلة الرواة الذين نقلوا إلينا حديث النبي ﷺ ولعله سمي بذلك لأن المحدث يصعد عليه ويرتقي مدارجه حتى يصل به إلى قائله وهو المعصوم عليه الصلاة والسلام .

والسند لم يكن معروفا أول الأمر ؛ لقرب عهد المسلمين بينهم من جهة ، ولثقة بعضهم في بعض من جهة أخرى . فلما وقعت الفتن وانقسم المسلمون شيعا وأحزابا واندس في صفوفهم أصحاب الأهواء والبدع سأل المحدثون عن السند .

ثم أن النبيّ ﷺ تنبأ بظهور الكذابين وحذر منهم قائلا : ((سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم)) .

وروي أن رجلا جاء إلى ابن عباس فحدثه بحديث رسول الله ﷺ وابن عباس لا يأذن لحديثه فقال الرجل : يا ابن عباس ما لي أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع ؟ فقال ابن عباس : (إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول : قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف) .

وكان محمد بن سيرين يقول : (لم يكونوا يسألوا عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم) . وقال عبد الله بن مبارك : (الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) .

ولعل علماء المسلمين استنبطوا فكرة السند هذه من قوله تعالى : ژ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا □ □ ژ الأحقاف: ٤ .

ومهما يكن من الأمر فكرة السند كانت توفيق من الله سبحانه أراد بها سبحانه أن يحفظ الذكر : ژ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ژ الحجر: ٩ ، فليس المراد بالذكر القرآن فقط كما هو شائع ؛ بل المراد به السنة فضلا للقرآن لأنها وحي كالقرآن ومبينة له ، فالذكر هنا هو الشرع بمصدريه القرآن والسنة كما في قوله تعالى : ژ ٱ ب ب ب ب پ پ پپ پ پ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ژ النحل: ٤٣ .

أقسام الحديث من حيث تعدد طرق الرواية

يقسم الحديث من حيث تعدد طرق الرواية على قسمين : متواتر وآحاد

أولا : الحديث المتواتر

هو الحديث الذي يرويه جمع يحيل العقل تواطؤهم على الكذب عن جمع مثلهم في أول السند ووسطه وآخره . والمتواتر على قسمين : لفظي ومعنوي .

المتواتر اللفظي : هو ما رواه الجمع المذكور من أول السند ووسطه وآخره بلفظ واحد وصورة واحدة . وقد مثل له العلماء بأحاديث كثيرة منها : حديث انشقاق القمر ، وحديث الشفاعة ، وحديث من كذب علي متعمدا ، وحديث من بنى لله مسجدا ، والإسراء والمعراج وغيرها .

المتواتر المعنوي : فلا يشترط في روايته المطابقة اللفظية بل يكتفي فيه أداء المعنى وإن اختلفت الروايات وهو كثير جدا ومثلوا له بـ (أحاديث رفع اليدين بالدعاء) فقد روي عن النبي ﷺ مئة حديث أنه رفع يديه في الدعاء ولكن هذه الأحاديث في قضايا مختلفة وكل قضية منها لم تتواتر والقاسم المشترك فيها هو رفع اليدين عند الدعاء فقد تواتر باعتبار المجموع .

ثانيا الحديث الآحاد

وهو الحديث الذي رواه عدد لم يبلغ حد التواتر ولو في طبقة من طبقات السند .

ويقسم الحديث الآحاد من حيث عدد رواته على أقسام :

أ- الحديث المستفيض أو المشهور : وهو ما رواه ثلاثة فأكثر ولو في طبقة من طبقات السند ولم يبلغ حد التواتر . ومثاله : حديث ((إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس بل يقبضه بقبض العلماء ....)) فقد روى هذا الحديث عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وأم المؤمنين عائشة ﵂ .

ب- الحديث العزيز : وهو الحديث الذي يرويه اثنان ولو في طبقة من طبقات السند ومثاله : حديث ((لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ماله وولده والناس أجمعين)) فقد روي هذا الحديث عن أبي هريرة وأنس بن مالك ﵁ .

ج- الحديث الغريب : هو ما تفرد به راو واحد ولو في طبقة من طبقات السند . ومثاله حديث ((إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى)) فقد تفرد به عمر بن الخطاب ﵁ .

أقسام الحديث من حيث القبول والرد

الحديث أما مقبول وهو الصحيح ، وأما مردود وهو الضعيف . هذا هو التقسيم الطبيعي للحديث الذي تندرج تحته تتفاوت قوة وضعفا بتفاوت أحوال الرواة والمتون .

ولكن العلماء اصطلحوا على تقسيم ثلاثي لحديث آثروه على التقسيم السابق فهو أما صحيح أو حسن أو ضعيف .

أولا : الحديث الصحيح

هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة .

ومن هذا التعريف هناك شروط يجب توفرها في الحديث حتى يكون صحيحا ؛ وهي :

١. إن الحديث الصحيح مسند : وهو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه ، ولذلك يسمى متصل أو موصول .
٢. إن رجال الصحيح كلهم عدول ضابطون .
٣. إن الحديث الصحيح لا يكون شاذا : وهو ما يرويه الثقة مخالفا الثقات .
٤. إن الحديث الصحيح لا يكون معللا : وهو ما اكتشفت فيه علة خفية تقدح في صحته ، وإن كان في الظاهر سليما من العلل .

والصحيح قسمان : صحيح لذاته وصحيح لغيره ؛ فالصحيح لذاته هو ما اشتمل على شروط القبول على أعلاها . والصحيح لغيره : فهو ما صحح لأمر أجنبي عنه إذا لم يشتمل على شروط القبول أعلاها ؛ كالحسن فإنه إذا روي من غير وجه ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحيح .

وقد يعدل نقاد الحديث عن قولهم (حديث صحيح) إلى قولهم (صحيح الإسناد) قاصدين من ذلك الحكم بصحة السند من غير أن يستلزم صحة المتن ؛ لجواز أن يكون في المتن شذوذ أو علة . ومتى قالوا (حديث صحيح) فقد أرادوا صحة المتن والسند معا .

وإذا قال المحدثون (أصح شيء في هذا الباب كذا) فلا يلزم من هذا التعبير صحة الحديث فإنهم يقولونه وإن كان الحديث ضعيفا ومرادهم أنه أرجح ما في هذا الباب وأقله ضعفا .

ثانيا : الحديث الحسن

وهو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط وسلم من شذوذ وعلة .

ومن هذا يتبين لنا الفرق بين الصحيح والحسن فكل من رواة الصحيح متصف بالعدالة وتمام الضبط ، بينما في الحسن راو متصف بالعدالة وخفيف ضبطه . وكل مكن النوعين خال من الشذوذ والعلة ويحتج به ويستشهد بمضمونه .

والحديث الحسن نوعان : حسن لذاته وحسن لغيره .

وإذا أطلق الحديث الحسن فالمقصود به الحسن لذاته وقد ذكرنا تعريفه فلا داعي لتعريفه مرة أخرى . وسمي بذلك لأن حسنه ناشئ من شيء داخل فيه ذاتي له لا من شيء خارج عنه .

أما الحسن لغيره : فهو ما في إسناده مستور لم تتحقق أهليته ولا عدم أهليته غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ ولا متهما بالكذب ويكون متنه معضدا بمتابع أو شاهد .

ويعد الإمام الترمذي (صاحب السنن) أول من عرف الحديث الحسن فهو أول من قسم الحديث على ثلاثة أقسام : صحيح وحسن وضعيف . ويعد كتابه (الجامع الصحيح) المعروف بـ (سنن الترمذي) أول أصل في معرفة الحديث الحسن . وقد وردت فيه عبارتان يحسن أن تفهما بوضوح ؛ الأولى : أنه يصف بعض الأحاديث بقوله (حديث حسن صحيح) ، والأخرى : وصفه لأحاديث أخرى قائلا (حديث حسن صحيح غريب) .

فأما قوله (حديث حسن صحيح) فهو أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح ، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن . وحكمه على الحديث بذلك أقوى من حكمه عليه بالحسن المحض .

أما قوله (حديث حسن صحيح غريب) فهو وصف للحسن الصحيح بالغرابة ومعناه الحسن الصحيح إذا روي من وجه واحد ، فقد يوصف الصحيح بالغرابة إذا روي من وجه واحد فالحسن الصحيح أولى بهذا الوصف إذا روي كذلك لأنه دونه بالصحة .

ثالثا : الحديث الضعيف

وهو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح، ولا صفات الحسن المذكورة كما تقدم.

وقد قسم المحدثون هذا النوع باعتبار فقده واحدة من صفات الصحة أو أكثر، أو جميعها على أقسام متعددة لا يسعنا المجال للخوض فيها . ويجوز عند العلماء التساهل في أسانيد الضعيف دون الموضوع من غير بيان ضعفه في المواعظ والقَصَص وفضائل الأعمال لا في صفات اللَّه تعالى وأحكام الحلال والحرام . استنادا لعبارة منسوبة إلى ثلاثة من أئمة الحديث ؛ هم أحمد بن حنبل ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الله بن المبارك فقد روي عنهم أنهم قالوا :(إذا روينا في الحلال والحرام تشددنا ، إذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا) .

معنى قولهم هذا أنهم إذا رووا في الحل والحرمة فلا يستدلون إلا بالأحاديث الصحيحة و، الحسنة . ولكنهم إذا تكلموا في الفضائل ونحوها مما لا يمس الحل والحرمة تساهلوا فأخذوا بالأحاديث الضعيفة . ثم أنهم اشترطوا في الحديث الضعيف ثلاثة شروط حتى يعمل فيها في هذا المجال وهذه الشروط هي :

الأول _ ألا يكون المروي شديد الضعف .

الثاني _ أن يندرج تحت أصل كلي ثبت في الكتاب أو السنة الصحيحة .

الثالث _ ألا يعارضه دليل أقوى منه .

الموضوع وأسباب الوضع

الموضوع : هو الخبر الذي يختلقه الكذابون وينسبونه إلى رسول الله ﷺ افتراء عليه . وأكثر ما يكون هذا الافتراء من تلقاء نفس الوضاع بألفاظ من صياغته وإسناد من نسجه . وقد يلجأ بعض المفترين إذا لم يتح لهم خيال خصب يقدرهم على الوضع إلى اصطناع إسناد مكذوب ينتهون به إلى النبي ﷺ واضعين في فيه حكمة رائعة أو كلمة جامعة .

ولقد قيل للإمام عبد الله بن المبارك : هذه الأحاديث الموضوعة ؟ فقال : تعيش لها الجهابذة ژ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ں ژ .

وقد عاش لها الجهابذة فوضعوا منهجا علميا دقيقا يميزون به الرواية الصحيحة من المختلقة المفتراة وقواعد هذا المنهج كثيرة أشهرها خمس قواعد وهي :

القاعدة الأولى : اعتراف الواضع نفسه باختلاقه الأحاديث . كما فعل نوح بن أبي مريم الملقب بنوح الجامع فإنه أقر بوضعه على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة .

القاعدة الثانية : أن يكون في المروي لحن في العبارة أو ركة في المعنى فذلك مما يستحيل صدوره عن أفصح من نطق الضاد . وهذه القاعدة يسهل إدراكها عند المتمرسين بهذا الفن . ونقاد الحديث يولون عنايتهم ركة المعنى قبل ركة اللفظ لأن فساد المعنى أوضح دليلا على الوضع لأن هذا الدين كله محاسن والركة ترجع إلى الرداءة ، ثم أن

رداءة اللفظ فقط لا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون الراوي رواه بالمعنى فغير ألفاظه .

القاعدة الثالثة : أن يكون المروي مخالفا للعقل والحس والمشاهدة غير قابل للتأويل ؛ كما روى أحد الكاذبين (أن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين) .

القاعدة الرابعة : أن يتضمن المروي وعيدا شديدا على أمر صغير ، أو وعدا عظيما على أمر حقير كالخلود في جنات عدن في رفقة آلاف من الحور العين لفعل مندوب أو ترك مكروه . أو الخلود في جهنم مع مقت الله وغضبه لترك مندوب أو فعل مكروه وكان القصاص مولعون بوضع أخبار من هذا النوع يستميلون قلوب الناس بها .

القاعدة الخامسة : أن يكون واضع الخبر مشهورا بالكذب رقيق الدين لا يتورع عن اختلاق الأحاديث والأسانيد انتصارا لهوى شخصي . كما فعل سعيد بن طريف عندما جاء ابنه من الكتاب يبكي ، فقال : ما أبكاك ؟ قال : ضربني المعلم . قال : لأخزينهم اليوم . حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعا : معلمو صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة على اليتيم ، وأغلظهم على المسكين .

أسباب الوضع وبواعثه

هناك أسباب متعددة وبواعث مختلفة دفعت الوضاعين إلى وضع الأحاديث على لسان الرسول ﷺ وهذه الأسباب هي :

١. **الاحتساب والتقرب إلى الله** : وذلك بوضع أحاديث الترغيب والترهيب كصنيع بعض الزهاد والعباد ومثال على ذلك ما وضعه نوح بن مريم في فضائل القرآن ولما عوتب على ذلك قال (رأيت انصراف الناس عن القرآن إلى فقه الفقهاء فوضعت الأحاديث) .
٢. **أتباع الهوى** : وذلك ككثير من الأحاديث التي وضعها الزنادقة وأصحاب البدع فقد قال أحد الخوارج بعد أن تاب : انظروا عمن تأخذون دينكم فقد كنا إذا هوينا أمرا جعلناه دينا.
٣. **التقرب إلى الحكام** : كصنيع غياث النخعي الذي وضع حديثا في اللعب بالحمام تقربا إلى الخليفة المهدي الذي كان يحب اللعب بالحمام فقال (لا سبق إلا في نصل أو خف أو جناح) .
٤. **التعالم بين العامة** : وذلك حين يظهر الجاهل بزي العلماء ويحرص على أن يظل في أعين العامة عالما يشار إليه بالبنان فلا يستر جهله إلا كثرة وضعه للغرائب التي تخلب عقول العامة . ومثاله : ما روي أن الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين صليا في مسجد الرصافة ببغداد فقام بين أيديهم قاص فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : من قال لا إله إلا الله خلق الله في كل كلمة طيرا منقاره من ذهب وريشه من مرجان وأخذ في فمه نحوا من

عشرين ورقة ، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ، ويحيى ينظر إلى أحمد وكل منهما قال : أنت حدثت بهذا ؟ فقال الآخر : والله ما سمعت به إلا الساعة . فلما فرغ من قصصه أخذ القطيعات ثم قعد ينظر بقيتها ، فأشار إليه يحيى أن تعال فجاءه متوهما للنوال فقال له : من حدثك بهذا ؟ فقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، فقال : أنا يحيى وهذا أحمد وما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ فإن كان ولا بد من الكذب فعلى غيرنا فقال : أنت يحيى بن معين ؟ قال : نعم ، قال : لم أزل أسمع أن يحيى أحمق ما تحققته إلا الساعة ، قال : كيف علمت أني أحمق ؟ قال : كأن ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد غيركما قد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فوضع أحمد كمه على وجهه وقال : دعه يقوم فقام كالمستهزئ بهما .

٥. **المصلحة الشخصية** : ومثاله الحديث الذي وضعه سعيد بن طريف ... الذي ذكرناه في القاعدة الخامسة .

٦. **الخلافات الفقهية والكلامية** : كانت الخلافات الفقهية والكلامية دافعا لبعض إلى وضع ما يؤيدون به مذهبهم .